

Distr.: General
21 November 2017
Arabic
Original: English

الجمعية العامة المجلس الاقتصادي والاجتماعي



المجلس الاقتصادي والاجتماعي

دورة عام ٢٠١٨

٢٧ تموز/يوليه ٢٠١٧ - ٢٦ تموز/يوليه ٢٠١٨

البند ١٩ (ب) من جدول الأعمال

المسائل الاجتماعية ومسائل حقوق الإنسان: التنمية الاجتماعية

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

التنمية الاجتماعية: التنمية الاجتماعية، بما في ذلك المسائل

ذات الصلة بالحالة الاجتماعية في العالم، والشباب والمسنين

والمعوقين والأسرة

تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها

تقرير الأمين العام

موجز

يُقدّم هذا التقرير استجابة لقرار الجمعية العامة ١٦٣/٧١. ويركز التقرير على المبادرات الأخيرة التي اتخذتها الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة والمجتمع المدني صوب تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها. ويهدف التقرير إلى المساهمة في التبادل المنهجي للممارسات الجيدة في وضع السياسات الأسرية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

- ١ - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام، في قرارها ١٦٣/٧١، أن يقدم إليها في دروتها الثالثة والسبعين، من خلال لجنة التنمية الاجتماعية والمجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقريراً عن تنفيذ الدول الأعضاء والوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة لأهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.
- ٢ - وإضافة إلى ذلك، أهاب القرار بالدول الأعضاء والوكالات والهيئات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة أن تواصل، بالتشاور مع هيئات المجتمع المدني وغيرها من الجهات المعنية صاحبة المصلحة، تقديم معلومات عن أنشطتها، بما في ذلك بشأن الممارسات الجيدة، دعماً لأهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها، لكي تُدرج في تقرير الأمين العام.
- ٣ - وعملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٧١، أصدرت الأمانة العامة مذكرة شفوية وجهتها إلى الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة وهيئاتها للتحقق من المبادرات المنفذة دعماً لأهداف السنة الدولية وعمليات متابعتها. وقد وردت ردود من حكومات الاتحاد الروسي، وأذربيجان، والأردن، وبروني دار السلام، وبيرو، وجيبوتي، ورواندا، والسلفادور، وسوازيلند، وشيلي، والفلبين، وكمبوديا، وكوستاريكا، وكولومبيا، ومالطة، وموزامبيق، والنمسا، وهنغاريا، واليونان، وكذلك من منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وبرنامج الأغذية العالمي. وتستند المعلومات القطرية الواردة في الجزء الثاني من التقرير إلى الردود الواردة من الدول الأعضاء المذكورة أعلاه.
- ٤ - وينبغي أن يُقرأ هذا التقرير بالاقتران مع التقرير عن تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها الصادر في تموز/يوليه ٢٠١٧ (A/72/166)، الذي يسلط الضوء على أهمية السياسات المتعلقة بالأسرة دعماً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. ويبحث التقرير السياسات المتبعة في مجالات الحد من الفقر والاستبعاد الاجتماعي، وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين، وتعزيز التكامل الاجتماعي، والتضامن بين الأجيال.

ثانياً - سياسات وبرامج الأسرة دعماً لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها على الصعيد الوطني

ألف - الأطر والمؤسسات الوطنية الرامية إلى وضع السياسات والبرامج الأسرية وتنفيذها ورصدها

- ٥ - لقد كان تعزيز المؤسسات الوطنية من أجل صياغة السياسات المتعلقة بالأسرة وتنفيذها ورصدها، والتصدي للمشاكل التي تؤثر في الأسر، هو أحد الأهداف الرئيسية للسنة الدولية للأسرة، عام ١٩٩٤. وقد بذلت بعض الدول الأعضاء جهوداً من أجل تعزيز مؤسساتها القائمة المكلفة بتنفيذ السياسات المتعلقة بالأسرة. وفي بعض الحالات، أدمج تنفيذ تلك السياسات في أعمال العديد من الكيانات، التي تُعنى بالمنظور الجنساني وبالأطفال والشباب والمسنين. ووضعت أيضاً عدة حكومات خططاً وطنية أو سياسات استراتيجية جديدة طويلة الأجل لتحسين رفاه الأسر.
- ٦ - في بروني دار السلام، أنشئت اللجنة الخاصة المعنية بالمرأة ومؤسسة الأسرة من أجل تحسين تنسيق الجهود الوطنية الرامية إلى تعزيز وحماية حقوق المرأة والأسرة. وتتألف اللجنة الخاصة من الأمانة الدائمين للوزارات الرئيسية، وهي مكلفة باقتراح السياسات والتشريعات وخطط العمل المتعلقة بقضايا

المرأة والأسرة. وتستعرض اللجنة الخاصة هذه السياسات وتحللها بشكل دوري، وتنسق تنفيذها من جانب الوكالات ذات الصلة. وتكفل كذلك إدراج المنظورات الجنسانية والأسرية في جميع السياسات الوطنية والاحتياجات المتعلقة بالميزانية.

٧ - وفي مالطة، تسدي لجنة تعزيز الأسرة، داخل وزارة الأسرة وحقوق الطفل والتضامن الاجتماعي، المشورة للحكومة بشأن التدابير المناسبة لتعزيز رفاه الأسر، وتعمل بوصفها منتدى بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة. وتدرس اللجنة أثر التشريعات المتعلقة بالأسرة، وتعزز التشريعات الجديدة، عند الاقتضاء، لضمان حماية حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة. واللجنة مكلفة أيضا بدراسة تأثيرات التغيرات الاقتصادية على الأسر، وتقديم جميع خدمات الرعاية الاجتماعية والاستحقاقات المالية وغيرها من الخدمات للتأكد من أنها تعزز وحدة الأسرة. كما تابعت اللجنة مهمة تعزيز وكفالة التكامل بين السياسات الاجتماعية والأسرية على جميع مستويات المجتمع.

٨ - وفي بيرو، تُكلف لجنة دائمة متعددة القطاعات، ترتبط بعدة وزارات، بتنفيذ خطة وطنية لتعزيز الأسر (Plan Nacional de Fortalecimiento a las Familias, 2016-2021). وتشجع الخطة الإدارة العامة على كل من الصعيد الوطني والقطاعي والمشارك بين القطاعات والحكومات والمؤسسات التي تعترف بتنوع الأسر على الصعيد الاجتماعي والثقافي. وتهدف أيضا إلى تعزيز قدرة أفراد الأسرة على تولى مسؤولياتهم فيما يتعلق بالتعليم والتنشئة الاجتماعية والرعاية والدعم الاقتصادي والحماية.

٩ - وفي الاتحاد الروسي، تركز السياسة الوطنية للأسرة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٥ على توسيع نطاق دور الأسرة في المجتمع وتعزيز دور الآباء، مع التشديد على القيم التقليدية. ويُكلف مجلس التنسيق، يتألف من ممثلين للسلطين التنفيذية والتشريعية والمجتمع المدني، بتنفيذ سياسة الأسرة في البلد.

١٠ - وفي رواندا، تشمل المؤسسات المسؤولة عن تنفيذ مختلف سياسات الأسرة وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة، والمجلس الوطني للمرأة، ومكتب رصد الشؤون الجنسانية، ووزارة الصحة، ووزارة التعليم، وكذلك هيئة تنمية القوى العاملة. وتضع مبادرة الرؤية الرواندية لعام ٢٠٢٠، واستراتيجياتها الرامية إلى التنفيذ في منتصف المدة، الأسرة في صميم التنمية، وتسלט الضوء على حماية الطفل والمساواة بين الجنسين باعتبارهما شرطين أساسيين لتحقيق التنمية العادلة والمستدامة للجميع.

باء - السياسات الأسرية للحد من الفقر والجوع والاستبعاد الاجتماعي

١١ - سنت الدول الأعضاء عددا من السياسات الموجهة نحو الأسرة من أجل الحد من الفقر تمشيا مع الهدف الرئيسي للذكرى العشرين للسنة الدولية، أي مكافحة فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي. وكثيرا ما تركز الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر على التعليم والصحة والعمالة والضمان الاجتماعي وسبل العيش والتماسك الاجتماعي، حيث تدرك الجوانب المتعددة الأبعاد للفقر. وتظهر أحكام الضمان الاجتماعي، بما في ذلك بدلات إعالة الطفل للآباء واستحقاقات المعاشات التقاعدية لكبار السن، بشكل بارز في جهود الحد من الفقر في العديد من البلدان.

١٢ - وفي النمسا، يُقدم معدل ثابت لبدل إعالة الطفل للعاطلين عن العمل أو غير المشمولين بالتأمين، ويجري رصد التوعية العامة باستحقاقات الأسرة المتاحة للتأكد من بلوغ الدعم المالي إلى مستحقيه.

١٣ - ويستند نظام المعاشات التقاعدية في شيلي إلى ركيزة "تضامنية" (متاحة للأشخاص الذين لا يحق لهم الحصول على معاش تقاعدي في أي نظام للمعاشات التقاعدية)؛ وركيزة "طوعية" (لتيسير ودعم وتشجيع وفورات الشيخوخة غير الإلزامية)، وركيزة "إسهامية" (وهي مساهمة إلزامية). ويتضمن النظام أيضا تدابير محددة لمعالجة أوجه عدم المساواة بين الجنسين الناجمة عن انخفاض مشاركة المرأة في سوق العمل، وتبعا لذلك انخفاض دخلها ومدخرات معاشاتها التقاعدية، وزيادة العمر المتوقع. ويوفر إصلاح النظام أيضا حوافز لتوظيف الشباب، من خلال إعانة تعزز القابلية للتوظيف.

١٤ - وفي شيلي أيضا، يعزز برنامج للدعم النفسي والاجتماعي (*Programa de Acompañamiento Psicosocial*) تنمية المهارات والقدرات الرامية إلى تعزيز الإدماج الاجتماعي والتنمية الذاتية للأسر، في حين يهدف برنامج الدعم الاجتماعي والمهني إلى تحسين قدرة الناس على توليد الدخل بطريقة مستقلة، ومن ثم تحسين ظروف قابلية التوظيف والمشاركة في مكان العمل. ويعمل المهنيون مع الأسرة وأفرادها، في المجال الاجتماعي ومجال العمل على حد سواء.

١٥ - وتشرف سياسة عامة وطنية لتعزيز الأسر (*Política Pública Nacional de Apoyo y Fortalecimiento a las Familias*) على عدة برامج موجهة نحو الأسرة في كولومبيا. ويوفر برنامج زيادة دور الأسر (*Más Familias en Acción*) حوافز نقدية في التعليم والصحة للفئات الضعيفة من الأسر التي لديها أطفال بينما يسعى برنامج إيرادات الرخاء الاجتماعي (*Ingreso para la Prosperidad Social*) إلى زيادة مستويات تعليم أرباب الأسر المعيشية التي تعيش في فقر. وبالإضافة إلى ذلك، يجري استهداف أسر الفلاحين والسكان الأصليين من خلال برامج محددة.

١٦ - وفي كوستاريكا، تتصدى استراتيجية جسر التنمية (*Estrategia Puente al Desarrollo*) لفقر الأسرة من خلال نهج متعدد القطاعات ومشترك بين المؤسسات. وتتيح للأسر الاستفادة من نظام الحماية الاجتماعية وبرامج بناء القدرات المرتبطة بالتوظيف. وتتيح استراتيجية العمل الاجتماعي - الاقتصادية الخاصة بها وصول الفئات الضعيفة من أفراد الأسرة إلى العمالة على نحو تفضيلي.

١٧ - وفي السلفادور، تعد الخطة الوطنية للتنمية والحماية والإدماج الاجتماعي للفترة ٢٠١٤-٢٠١٩ (*Plan Nacional de Desarrollo, Protección e Inclusión Social*) الأداة الرئيسية لتوجيه الإجراءات الرامية إلى الحد من الفقر في البلد. وتتناول الجوانب المتعددة الأبعاد لفقر الأفراد والأسر المعيشية في مجالات التعليم والظروف المعيشية والسكن والعمل والضمان الاجتماعي والصحة والخدمات الأساسية والأمن الغذائي. وتركز الاستراتيجية الجديدة للقضاء على الفقر (*Estrategia para la Erradicación de la Pobreza*) المعتمدة في عام ٢٠١٧ على الأسر التي لديها أطفال دون سن الخامسة والحوامل والطلاب الناشطين والأشخاص ذوي الإعاقة الشديدة والأشخاص فوق سن السبعين.

١٨ - وفي السلفادور أيضا، تم تقييم برنامج للمساعدات المقدمة لذوي الدخل المؤقت (*Programa de Apoyo Temporal al Ingreso*) وتحسينه. وإضافة إلى توفير التحويلات النقدية، يكفل البرنامج الآن تحسين المواظبة على الدراسة وزيارات الصحة الوقائية للأطفال. ويرافقه الآن برنامج "الشباب مع كل شيء" (*Jóvenes con Todo*)، الذي يركز على توظيف الشباب.

١٩ - ويشمل الدعم المقدم للأسر المنخفضة الدخل في اليونان تدابير لمنع الأطفال من الانقطاع عن التعليم، مثل فترات التعليم العلاجي والتعليم بلغتهم الأم. ويجري في عدة جامعات تنفيذ مشروع لتعليم

أطفال الروما، مع التشديد على التعليم قبل المدرسي والالتحاق المبكر بالمدارس الابتدائية. ويقدم الدعم النفسي والاجتماعي والاندماج في نظام التعليم اليوناني للأطفال اللاجئين.

٢٠ - وتركز سياسة الاستراتيجية الوطنية للحد من الفقر والإدماج الاجتماعي في مالطة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٤ على الأطفال والمسنين والعاطلين والفقراء العاملين. وتشدد على العديد من أبعاد الرفاه، مثل الدخل والاستحقاقات والعمل والتعليم والصحة والبيئة والخدمات الاجتماعية والثقافة.

٢١ - وفي مالطة أيضا، يهدف برنامج التنمية المجتمعية المتكاملة (LEAP Project) إلى مساعدة الأسر على الخروج من مصيدة الفقر من خلال عدد من التدخلات المساهمة في ما يلي: (أ) زيادة مشاركة المرأة في سوق العمل؛ (ب) إدماج الفئات المحرومة في سوق العمل واستبقاؤها والتشجيع على تقديمها، وفي الوقت نفسه معالجة تجزؤ سوق العمل؛ (ج) استخدام خدمات الرعاية الاجتماعية لصون وتدعيم الأسر التي تمر بحالات صعبة.

٢٢ - وفي موزامبيق، تُقدم المساعدة الاجتماعية في شكل برامج الضمان الاجتماعي الأساسي واستحقاقات السكن إلى الأسر التي تعيش في حالات الفقر والضعف. وتنفذ وزارة الشؤون الإنسانية وشؤون الطفل والعمل الاجتماعي، من خلال المعهد الوطني للعمل الاجتماعي، برامج تركز على الأسرة، مثل برنامج العمل الاجتماعي المنتج، الذي يسعى إلى تعزيز الاستقلال الاقتصادي للمستفيدين من خلال دفع مبالغ لهم للمشاركة في إصلاح طرق الوصول وإدارة النفایات على مستوى المجتمع المحلي.

٢٣ - وفي الفلبين، تقدم منح نقدية في مجالي الصحة والتعليم عند الامتثال لشروط معينة. وتُلزم الأسر بإرسال أطفالها إلى المدارس وإحضارهم إلى المراكز الصحية على أساس منتظم، والإفادة من الرعاية قبل الولادة وبعدها. وعلاوة على ذلك، يجب على الزوجين الانتظام في حضور دورات للتنمية الأسرية.

٢٤ - ومنذ عام ٢٠٠٧، يقدم برنامج رأس مال الأسرة في الاتحاد الروسي حوافز مالية للأسر التي لديها طفلان أو أكثر. وفي عام ٢٠١٧، قُدمت إعانة قدرها ٢٠٠ ٨ دولار. ويمكن استخدام الاستحقاق لتحسين الظروف المعيشية، والاستثمار في التعليم، كما يمكن تطبيقه من أجل الادخارات التقاعدية لأحد الوالدين. ويُعدل مبلغ المنحة حسب نسبة التضخم. وإضافة إلى البرامج الاتحادية، توفر برامج إقليمية في البلد إعانات تغذوية وصحية للأسر التي لديها أطفال.

٢٥ - وفي سوازيلند، يجري استعراض السياسات الوطنية للحماية الاجتماعية والتدخلات البرنامجية لفائدة أشد فئات السكان ضعفا. وفي الوقت الراهن، يقدم البلد منحا لكبار السن وأفراد الجيش السابقين والأطفال اليتامى والضعفاء. ويقدم أيضا مساعدات اجتماعية جزئية للأشخاص ذوي الإعاقة ولمن يعيشون في فقر مدقع.

جيم - السياسات الأسرية لتعزيز التوازن بين العمل والأسرة وتمكين النساء والفتيات

٢٦ - العمالة الكاملة والعمل اللائق وكفالة التوازن بين العمل والأسرة هو ثاني الأهداف الرئيسية للذكرى العشرين للسنة الدولية. وفي كثير من البلدان، وُضعت تدابير جديدة ترمي إلى تعزيز التوفيق بين الحياة العائلية والحياة المهنية، بما يرمي إلى تحسين ظروف العمل وتيسير المزيد من الوقت المثمر الذي يقضيه الآباء مع أطفالهم.

٢٧ - وقد اعتمد العديد من الدول الأعضاء إجازات أمومة وأبوة ووالدية أطول وخيار العمل بدوام مخفض والعمل عن بعد. وسنت بعض الحكومات تشريعات جديدة لتحسين ظروف عمل العاملين ذوي المسؤوليات الأسرية. وكثيرا ما كان القطاع العام رائدا في توفير تدابير للتوفيق بين العمل والحياة للموظفين.

٢٨ - وفي النمسا، يمكن للنساء الراغبات في العودة إلى سوق العمل بعد فترة انقطاع عن العمل لأسباب متعلقة بالأسرة المشاركة في برنامج يوائم بين المهارات والكفاءات المطلوبة. ويُطلب من الوزارات والجامعات العامة وضع ونشر برامج عمل رامية إلى تحسين وضع النساء العاملات، من حيث مرتباتهن والتوازن بين العمل والأسرة ونسبة النساء في المناصب القيادية. وتُعالج الفجوة بين الجنسين في الأجور من خلال زيادة الحد الأدنى للأجور وإدخال تحسينات إلزامية على الأجور حسب نوع الجنس للشركات التي توظف أكثر من ١٥٠ موظفا. وفي كل مقاطعة من المقاطعات الاتحادية، تقدم مراكز وظيفية خاصة بالمرأة مشورة وظيفية فردية وخاصة على أساس الجنس. وإضافة إلى ذلك، تخضع الشركات والبلديات للمراجعة من أجل تقييم إسهامها في تحقيق التوازن بين العمل والأسرة وتحسين هذا الإسهام. وهناك جهود مبذولة أيضا لدعم الرجال في التوفيق بين العمل والأسرة وتشجيعهم على أخذ إجازة والدية. وعلاوة على ذلك، تُوفّر رعاية مجانية وإلزامية للأطفال لمدة ٢٠ ساعة في الأسبوع خلال السنة التي تسبق التحاق الأطفال بالمدرسة.

٢٩ - وينص قانون العمل لأذربيجان على حقوق العمل للعاملين الذين لديهم مسؤوليات أسرية. ويجري بانتظام تنقيح هذه التدابير التشريعية وتوسيع نطاقها. فعلى سبيل المثال، غُدِّل القانون المتعلق بإنهاء العقود وهو يحظر الآن إنهاء عقود خدمة العمال الذين يتحملون مسؤولية رعاية فرد من أفراد الأسرة ذي قدرات صحية محدودة دون سن الثامنة عشرة أو فرد من أفراد الأسرة يعاني من إعاقة كبيرة. وتتمثل إحدى الجوانب المبتكرة الأخرى في أن الوالد الوحيد الذي يرعى طفلا دون سن الثالثة، أو أي فرد آخر من أفراد الأسرة يفعل ذلك، يكون مؤهلا للحصول على إجازة اجتماعية مدفوعة الأجر بصورة جزئية. وتهدف تدابير إضافية إلى حماية النساء الحوامل في مكان العمل واستحداث فترات استراحة للرضاعة الطبيعية.

٣٠ - وفي كمبوديا، استكملت وزارة شؤون المرأة خطة عملها الوطنية بشأن تمكين المرأة والمساواة بين الجنسين. وتمنح الخطة الأولوية لتمكين المرأة في مجالات الاقتصاد والتعليم والحماية القانونية والصحة واتخاذ القرارات بالإضافة إلى النمو الأخضر والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره. وهناك مناقشات جارية من أجل توفير مزيد من فرص التدريب المهني للنساء، ولا سيما في القطاعات العلمية. وعلى نحو مماثل، يولي مزيد من الاهتمام للتدريب المتخصص لموظفات الخدمة المدنية.

٣١ - وتُوفّر في هنغاريا بدلات السكن للوالدين اللذين لديهم ثلاثة أطفال أو أكثر وكذلك برامج للدخار الإسكاني تدعمها الدولة. ويكون الوالدان اللذان ينتظران قدوم طفلهما الأول مؤهلين للحصول على مزايا ضريبية للأسرة واستحقاقات لرعاية الأطفال والرعاية المنزلية للطفل حتى بلوغه الثانية من العمر. وتقدم الحكومة أيضا استحقاقات لتربية الأطفال، تُمنح للأطفال الذين لم يبلغوا سن الدراسة، وتوفّر أيضا دعما مدرسيا، يُمنح للأطفال الذي هم في سن الدراسة أو للأطفال الأكبر سنا من الذين يواصلون دراساتهم في مؤسسات التعليم العام، حتى بلوغهم سن الثالثة والعشرين.

٣٢ - كما تمنح هنغاريا الأولوية لدعم الأمهات اللاتي يدخلن مجددا إلى سوق العمل. ونتيجة لذلك، ازداد المعدل الحالي لتوظيف النساء من ٥٠ إلى ٦٠,٢ في المئة في السنوات الست الماضية وهي أعلى نسبة سُجِّلت خلال ٢٠ سنة. وتُمنَح أيضا بدلات العمل بدوام الجزئي لأرباب العمل الذين يوظفون الوالدين العائدين من إجازة رعاية الأطفال، مما يعزز أشكال التوظيف المرنة.

٣٣ - ويتسم نظام رعاية الأطفال الذي أُستحدث في هنغاريا في عام ٢٠١٧ بمزيد من المرونة والتمايز ويستند إلى الطلب الموجود ويلبي الاحتياجات المحلية. ويتيح هذا النظام مرونة بما يتمشى مع أوقات عمل الوالدين وخيارات مختلفة، مثل الحضانة والحضانة الصغيرة والحضانة في مكان العمل والحضانة الأسرية. وعلاوة على ذلك، جرى مؤخرا زيادة أجور المربين المؤهلين العاملين في رعاية الأطفال وأُستحدثت جائزة لمكان العمل المراعي للأسرة تُمنَح سنويا لشركة توفر ظروف عمل متميزة في مراعاتها للأسرة.

٣٤ - وتقوم حكومة السلفادور حاليا بوضع سياسة بشأن المسؤولية الاجتماعية المشتركة في مجال الرعاية (Política de Corresponsabilidad Social de los Cuidados) تتضمن منظورا جنسانيا قائما على الحقوق بُغية الاعتراف بالعمل من دون أجر في الأسر المعيشية وآثاره في مشاركة المرأة في سوق العمل.

٣٥ - وفي شيلي، يسلم برنامج لحماية الطفل يسمى "شيلي تنمو معك" (Chile Crece Contigo) بالأبعاد البيولوجية والبدنية والنفسية والاجتماعية لنماء الطفل. ويدعم البرنامج، الذي وَسَّع نطاقه مؤخرا، الأطفال وأسرهم من خلال تزويدهم بإمكانية الوصول إلى الخدمات العامة. ويوفر أيضا دعما خاصا للأسر الضعيفة في مجالات الصحة والتعليم وإدخال التحسينات في بيئة الأسرة والحي والمجتمع المحلي.

٣٦ - وفي جيبوتي، أنشئت دور حضانة مجتمعية جديدة وعُزِّزت خدمات تنظيم الأسرة. وتشجع وسائل الإعلام التماسك الأسري وتقدم المعلومات المتعلقة بالوصول إلى الخدمات الاجتماعية للنساء في المناطق الريفية.

٣٧ - وجرى الاستثمار في دور الحضانة ورياض الأطفال في اليونان. وهناك حاليا دور حضانة لكامل اليوم متاحة على أساس تفضيلي للأسر التي يعمل فيها الوالدان أو للأسر التي لا يعمل فيها أحدهما وللأسر الضعيفة، مثل الأسر المعيشية الكبيرة العدد أو الأسر الوحيدة الوالد أو تلك التي يخضع فيها الوالدان لبرامج علاجية، وللأسر المهاجرة.

٣٨ - وفي الأردن، ينفذ المجلس الوطني لشؤون الأسرة مشروعا لإنشاء ودعم دور الحضانة ومراكز رعاية الأطفال في القطاع الخاص لتشجيع النساء على المشاركة في سوق العمل. ويهيئ هذا المشروع للنساء بيئة عمل تتسم بالمرونة ويوفر دور حضانة ومراكز رعاية للأطفال في مكان العمل. ويتلقى مقدمو الرعاية التدريب في مجال التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة. ويهدف المشروع إلى تعزيز التمكين الاقتصادي للمرأة في مكان العمل ويتيح فرص عمل جديدة في قطاع التعليم.

٣٩ - وفي مالطة، مُدِّدت مؤخرا إجازة الأبوة، ومنذ عام ٢٠١٤، أُتيحت للأشخاص الذين يعملون أو يدرسون ولديهم أطفال صغار إمكانية الحصول على خدمة رعاية الأطفال مجانا. واستحدثت مالطة جائزة "وسام المساواة" التي تُمنَح للشركات التي تشجع تحقيق المساواة بين الجنسين في سياساتها وممارساتها المتصلة بالعمل من خلال تنفيذ تدابير تتجاوز ما هو مطلوب بموجب القانون. وتُقيَّم الشركات وفقا لمعايير محددة وتُقدَّم لها المساعدة اللازمة لتعزيز التزاماتها في هذا المجال.

٤٠ - وترتيبات العمل المرنة وترتيبات العمل عن بُعد آخذة في التوسع في الاتحاد الروسي. وتُوفّر أيضا دورات تدريبية خاصة لمساعدة النساء العائدات من إجازة والدية طويلة الأجل بهدف تحسين مؤهلاتهن الوظيفية في سوق العمل التنافسية.

٤١ - وفي موزامبيق، حيث تشكل النساء حوالي ٨٣ في المائة من القوة العاملة في مجال الزراعة الأسرية المحدودة النطاق، يُشجّع تقديم حوافز مالية إلى مباشرات الأعمال الحرة. فعلى سبيل المثال، من أجل تحسين حصول النساء على الائتمانات، ينفذ البلد استراتيجية لتنمية القطاع المالي للفترة ٢٠١٣-٢٠٢٢، أدت إلى تحسين فرص حصول النساء على الائتمانات الرسمية. وقُدِّمت العديد من المبادرات في مجال التنمية الريفية، مثل التدريب في مجال التثقيف التغذوي والدعم للتجار الريفيين. وتهدف مبادرة المجتمع المدني المسماة "المصرف النسائي" إلى خدمة الأعمال التجارية التي تضطلع بها النساء في البلد وإيلاء الأولوية لتلك الأعمال.

٤٢ - وفي بيرو، أُستحدثت في عام ٢٠١٦ تشريعات تضع مجموعة من المعايير التقنية لمراكز الرضاعة الطبيعية في المؤسسات وتحدد العقوبات المفروضة في حال عدم الامتثال. ومنذ عام ٢٠١٠، ارتفع عدد مراكز الرضاعة الطبيعية من لا شيء إلى ٩٢٧ مركزا في القطاع الخاص ومن ١٦١ إلى ٣٣٠ مركزا في القطاع العام. ويجب على أماكن العمل التي تعمل فيها أكثر من ٥٠ امرأة في سن الإنجاب أن توفّر مراكز لرعاية الأطفال في موقع العمل تستوعب ما لا يقل عن ١٦ طفلا.

٤٣ - وتم الإقرار بأهمية تحقيق التوازن بين العمل والأسرة في السياسة الوطنية المنقحة للأسرة في رواندا. ومن أجل وضع السياسة الوطنية المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة موضع التنفيذ، وضعت وزارة الشؤون الجنسانية والنهوض بالأسرة معيار الخدمة الدنيا لضمان تقديم جميع مقدمي الخدمات المتعلقة بالنماء في مرحلة الطفولة المبكرة، بما في ذلك المنظمات المجتمعية والقطاع الخاص، خدمات جيدة ومنصفة وسهلة المنال للأطفال الصغار. واستهلت الوزارة، عبر شبكة القيادات النسائية الرواندية، برنامجا إرشاديا لدعم الفتيات الصغيرات كي يصبحن قائدات ومباشرات مشاريع حرة في المستقبل. وحتى الآن، فإن هذا البرنامج يُنفذ في ١٧ مؤسسة من مؤسسات التعليم العالي العامة والخاصة.

٤٤ - وفي سوازيلند، عزّزت برامج لتنظيم الأسرة، تستهدف الرجال والنساء على حد سواء، وسُنّت تشريعات لتشجيع المسؤولية الأسرية. وأنشئت أيضا لجنة لتنسيق شؤون رفاه الموظفين من أجل تعزيز تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، مع الاعتراف بدورها في تحقيق زيادة في الإنتاجية والنمو الاقتصادي المطرد.

دال - السياسات الأسرية لتعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال

٤٥ - يشكل النهوض بالإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال هدفا رئيسيا من أهداف الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة. وفي العديد من البلدان، تركز المبادرات المشتركة بين الأجيال على الاستثمار في الأطفال والشباب وكبار السن في سياقات الأسرة وعلى تيسير التحوّل بين الأجيال.

٤٦ - ففي النمسا، تهدف عملية إلزامية لتقييم الأثر المتعلق بالشباب بالنسبة لجميع المشاريع التشريعية إلى تحسين الإدماج الاجتماعي للشباب وتعزيز التضامن بين الأجيال. وتُوفّر التعليم أو التدريب المهني الإلزامي للشباب دون سن الثامنة عشرة وللشباب دون سن الخامسة والعشرين من العاطلين عن العمل الذين

لا يتمتعون بمؤهلات وظيفية. ويُوفّر أيضا التوجيه المصحوب بالتدريب المتخصص للشباب الذين هم خارج دائرة العمالة والتعليم والتدريب من أجل اكتساب المهارات الأساسية بهدف تحسين قابليتهم للتوظيف.

٤٧ - وفي كمبوديا، تنفذ وزارة شؤون المرأة مشروعا يسمى "تربية الأطفال بروح إيجابية" تقوم في سياقه المؤسسات المعنية بتعزيز مهارات تربية الأطفال. وتشمل البرامج الأخرى المشتركة بين الأجيال المعنية بالشباب، من بين جملة من المشاريع، مقاطع تعليمية بُنيت عن طريق وسائط الإعلام من أجل تعزيز الثقافة والتقاليد.

٤٨ - وفي السلفادور، يسعى "برنامج حقوقنا الأساسية" (Programa Nuestros Mayores Derechos) إلى خلق ثقافة شمولية يتمتع فيها كبار السن بالاستقلالية والاحترام. ويشجع البرنامج الشيخوخة في ظروف صحية ويعزز المواطنة. ويُمنح معاش تقاعدي شامل أساسي للأشخاص فوق سن السبعين ممن يعيشون في فقر مدقع. ويقدم برنامج "المجتمعات المحلية الريفية المتضامنة" (Comunidades Solidarias Rurales) وبرنامج "المجتمعات المحلية الحضرية المتضامنة" (Comunidades Solidarias Urbanas) معاشات تقاعدية شاملة أساسية لكبار السن، ويقوم المعهد السلفادوري للتأهيل المتكامل بتشجيع الحوار بين الأجيال.

٤٩ - وفي اليونان، أُدخلت إصلاحات على المعاشات التقاعدية بُغية ضمان استدامة نظام المعاشات التقاعدية بتخفيض استحقاقات المعاشات التقاعدية الحالية. وقد أُنشئت عدة برامج لكبار السن، مثل تقديم بدلات السكن وتوفير مراكز رعاية نهارية للراشدين المسنين واستحقاقات التضامن الاجتماعي لكبار السن غير المؤمن عليهم. وتقدم برامج المساعدة المنزلية خدمات التمريض والرعاية الاجتماعية لكبار السن الذين يعيشون بمفردهم وللأشخاص ذوي الإعاقة. وتدعم هذه البرامج الاعتماد على النفس في محل سكن الشخص وتنفذها البلديات في معظم الحالات. كما بُذلت جهود لتحسين إدماج الشباب في سوق العمل في محاولة للتصدي لارتفاع معدل بطالة الشباب.

٥٠ - ويشجع نظام المعاشات التقاعدية الهنغاري التضامن بين الأجيال ويحد من أوجه التفاوت، عن طريق إعادة توزيع الموارد بين أجيال الشباب والمسنين. إذ تدخل كل من العمالة الرسمية وأنشطة رعاية الأطفال في حساب استحقاقات المعاشات التقاعدية. كما يتلقّى الأجداد حوافز مالية من أجل رعاية أحفادهم.

٥١ - وتدعم حكومة هنغاريا مبادرات المجتمع المدني والقطاع الخاص، مثل "جائزة البلدية المراعية لظروف المسنين" التي تُمنح للسلطات المحلية التي تعزز التعاون بين الأجيال. ويشارك أفراد متقاعدون في منتديات تدريبية لكبار السن تقدم دروسا مجانية في الحاسوب واللغات الأجنبية. وتشمل المبادرات الأخرى أنشطة ترفيهية وتعليمية وثقافية لتعزيز التفاعل بين الأجيال.

٥٢ - ويقوم المجلس الوطني لشؤون الأسرة في الأردن، بالتعاون مع لجنة وطنية لمتابعة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لكبار السن، بتحديث استراتيجيته الوطنية لكبار السن من خلال استعراض الحالات وعقد مناقشات على الصعيد الوطني. وتهدف الاستراتيجية إلى تحسين نوعية حياة كبار السن وإلى زيادة ثقتهم بأنفسهم وقدراتهم. كما تعزز الروابط الأسرية وتقوّي التواصل والحوار بين الأجيال.

٥٣ - وفي موزامبيق، تهدف محاضرات ومناقشات إعلامية إلى نشر المعلومات المتعلقة بحقوق كبار السن. وصدر في البلد قانون يتعلق بتعزيز وحماية حقوق هذه الفئة من السكان في عام ٢٠١٤. ويجري حاليا تنفيذ خطة وطنية ثانية لكبار السن للفترة ٢٠١٥-٢٠١٩، تهدف إلى تحسين رفاههم.

- ٥٤ - وأنشئ "منبر الأبوة في بيرو" (Plataforma de Paternidades Perú) في عام ٢٠١٥ في سياق حملة "مشاركة الرجال" (MenCare) لتعزيز المسؤولية الوالدية في أمريكا اللاتينية. وهو يسعى إلى تشجيع الرجال على المشاركة في رعاية أطفالهم ويضم منظمات ومؤسسات من الحكومة والمجتمع المدني والشركات التي ترغب في تعزيز العلاقات المتكافئة بين الجنسين وتعزيز مشاركة الرجال في رعاية الأطفال.
- ٥٥ - وتقوم إدارة الشؤون الجنسانية وقضايا الأسرة في سوازيلند بتنسيق المسائل الجنسانية والأسرية في البلد، مع التشديد على أن التماسك الاجتماعي يُكتسب في الأسرة من خلال الرعاية المتبادلة. وتضطلع المجتمعات المحلية بدور مماثل، إذ ترعى رفاه الأسر في سياقات أوسع. وتسليم الحكومة أيضا بأهمية الأجداد الذين كثيرا ما يقومون، في الأسر الموسعة، بتربية أحفادهم.
- ٥٦ - وفي الفلبين، يقتضي حصول الأسر على التحويلات النقدية المشروطة أن يحضر الوالدان دورات التنمية الأسرية الرامية إلى تعزيز معارف الوالدين ومهاراتهم. وتُعقد الدورات شهريا وتتناول مختلف المسائل المتعلقة بنماء الطفل.
- ٥٧ - وفي رواندا، وضع برنامج "دعونا نربي الأطفال في كنف الأسرة" (Tubarere Mu Muryango) للمساعدة في تنفيذ استراتيجية الإصلاح الوطني لرعاية الطفل من أجل الإسهام في تحسين نظام حماية الطفل. ويتمثل هدفه العام في إنشاء نظام وطني للرعاية البديلة يُعاد فيه الأطفال من مؤسسات الرعاية الداخلية إلى الرعاية الأسرية والمجتمعية. وأنشئت شبكة من المهنيين العاملين في الحقل الاجتماعي والأخصائيين النفسيين في جميع أنحاء البلد لتنفيذ هذا البرنامج. وعلى نحو مماثل، تمنح حملة البلد للنهوض بالوالدية الإيجابية للفترة ٢٠١٤-٢٠١٨ الأولوية للمصالح الفضلى للأطفال، لمساعدتهم على النشوء في بيئة خالية من العنف ومؤاتية لنمائهم في ظروف صحية.
- ٥٨ - وفي مالطة، تركز السياسة الاستراتيجية الوطنية للشيخوخة النشطة للفترة ٢٠١٤-٢٠٢٠ على اتباع استراتيجيات لضمان تحقيق نمط عيش أكثر نشاطا من الناحيتين البدنية والإدراكية للمقيمين في الدور التي تديرها الحكومة. وحُولت المراكز النهارية للمسنين في البلد إلى مراكز للشيخوخة النشطة والتعلم مدى الحياة.

هاء - تعزيز البحوث المتعلقة بالأسرة وأنشطة التوعية على الصعيدين الوطني والإقليمي

- ٥٩ - كان تعزيز المعرفة بالعمليات الاقتصادية والاجتماعية والديمقراطية التي تؤثر على الأسر وأفرادها، مع الانتباه إلى حقوق ومسؤوليات جميع أفراد الأسرة، يُعد جزءا من أهداف السنة الدولية. وقد دعمت عدة دول أعضاء وكيانات إقليمية مبادرات في هذا المجال.
- ٦٠ - في بروني دار السلام، تكلف اللجنة الخاصة المعنية بالمرأة ومؤسسة الأسرة جهات بإجراء بحوث لتحديد التحديات وتقديم توصيات بشأن استراتيجيات لمعالجتها. ويتم الاحتفال سنويا باليوم الوطني للأسرة على الصعيد الوطني لترسيخ الوعي بأهمية مؤسسة الأسرة من أجل مجتمع متناعم.
- ٦١ - ويعكف المعهد الكولومبي لرفاه الأسرة (Instituto Colombiano de Bienestar Familiar) على وضع منهجيات جديدة تمكنه من الاضطلاع بفعالية ببرامج تعزز الرعاية المتبادلة والتضامن بين الأجيال وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات. ومن خلال مدرسة الأسر والمجتمعات الريفية (Escuela para Familias y Comunidades Rurales) التابعة للمعهد

تُقدّم برامج تعليمية للأسر بشأن عدة مواضيع من ضمنها ثقافة السلام والتعاون بين الأجيال والمواطنة، إضافة إلى العادات الصحية والسلوك الجنسي المسؤول.

٦٢ - وينشر مكتب مالطة للإحصاءات الوطنية بانتظام نشرات إخبارية وتقارير إحصائية في المجالات المتصلة بالأسرة، بما في ذلك الاستعراضات السنوية الديمغرافية وإحصاءات الظروف المعيشية والثقافية، والظروف السكانية والاجتماعية، مثل تعدادة للسكان والمساكن، وإحصاءات سوق العمل، بما في ذلك دراسات استقصائية فصلية للقوى العاملة.

٦٣ - وعلاوة على ذلك، قامت شعبة الدراسات الأسرية في جامعة مالطة بدور المؤسسة المشتركة بين الكليات وعملت على تجميع طائفة من المعارف بشأن المسائل المتعلقة بالأسرة. وتروج الشعبة لإجراء بحوث بشأن جميع جوانب الحياة الأسرية وتقدم برامج دراسية لنيل شهادات ومرحلي الدراسات الجامعية والدراسات العليا في مجال الدراسات الأسرية. كما تنظم حلقات عمل وحلقات دراسية ومؤتمرات متعددة التخصصات بشأن المسائل الأسرية؛ وتعمل مع منظمات ومراكز دراسات أخرى تُعنى بمجال الأسرة، وتعمل بمثابة مركز للموارد، وتقدم خدمات استشارية للمؤسسات الحكومية وغير الحكومية التي تقدم المساعدات للأسر.

٦٤ - وقد اضطلع بعدة مبادرات للتوعية بالمسائل المتعلقة بالأسرة في مالطة. وتتصدى بعض تلك المبادرات للعنف المنزلي والرعاية الوالدية الإيجابية ومكافحة التمييز والإيذاء. كما نُفذت حملات توعية بشأن الرعاية الوالدية الإيجابية والحرف ومكافحة التنمر السيبراني بدعم من وزارة الأسرة وحقوق الطفل والتضامن الاجتماعي.

٦٥ - ولدعم القيم الأسرية التقليدية، أعلن الاتحاد الروسي يوما وطنيا للأسرة والمحبة والإيمان. وعلاوة على ذلك، أعلن رؤساء دول رابطة الدول المستقلة عام ٢٠١٧ سنة للأسرة.

٦٦ - وفي رومانيا، يتم منذ عام ٢٠١١ تنظيم حملة سنوية بشأن الأسرة تستمر شهرا كاملا. وتشمل أنشطة لتوعية المجتمع بشأن اتخاذ إجراءات لمكافحة المشاكل التي تواجه الأسرة الرومانية، وتروج للقيم الاجتماعية والثقافية التي تعزز الروابط الأسرية والتضامن. وتركز حملات التوعية أيضا على كيفية استفادة المرأة من الفرص الاقتصادية وكيفية دعم الأسر الضعيفة من خلال برامج الدعم المتبادل والصداقة.

٦٧ - ويهدف البرنامج الإطاري السابع الواسع النطاق للبحوث والتطوير التكنولوجي، الذي يدعمه الاتحاد الأوروبي، والذي يتضمن مشروعا بعنوان "الأسر والمجتمعات" (FamiliesAndSocieties)، إلى دراسة التنوع الأسري، وتقييم توافق السياسات مع التغيرات الأسرية في أوروبا، وتعزيز صنع السياسات القائمة على الأدلة، استناداً إلى الجهود المشتركة على مدى فترة أربع سنوات بين ٢٥ من المنظمات البحثية من ١٥ بلداً أوروبياً، و ٣ من جهات المجتمع المدني الفاعلة عبر الحدود الوطنية، فضلاً عن ٨٠ من منظمات أصحاب المصلحة على الصعيدين الوطني والدولي. وتوفر النتائج المتاحة على الموقع الشبكي للمشروع، في شكل ورقات عمل ومنتشورات وقواعد بيانات جديدة وموجزات سياساتية، فضلاً عن تقرير توصيات السياسات العامة المنشور، معارف بشأن كيفية تعزيز السياسات للرفاه والإدماج والتنمية المجتمعية المستدامة بين الأسر في مختلف السياقات. ويساعد المشروع واضعي السياسات، عبر إتاحة النتائج للجمهور وتحديد النتائج الرئيسية وما يتصل بها من توصيات السياسات العامة، على

تصميم سياسات تتعامل بنجاح مع التحديات المجتمعية المتصلة بالطابع المتكرر لمواطن الضعف في المجتمعات وعبر الأجيال^(١).

ثالثا - السياسات والبرامج الأسرية دعما لتنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها على الصعيد الدولي

ألف - الجمعية العامة

٦٨ - خلال مناقشة اللجنة الثالثة في الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، أشارت الدول الأعضاء إلى التقدم الذي أحرز مؤخرا في مجال وضع السياسات الأسرية وتنفيذها. وأشارت وفود عديدة إلى العلاقة بين السياسات الأسرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

٦٩ - وأكدت مجموعة الـ ٧٧ أهمية عملية متابعة السنة الدولية للأسرة وحثت الدول الأعضاء على مواصلة بذل الجهود في وضع السياسات الأسرية، ولا سيما في مجالات فقر الأسرة والاستبعاد الاجتماعي والوقاية من العنف والتوازن بين العمل والأسرة وتعزيز التضامن بين الأجيال.

٧٠ - ولاحظت مجموعة الدول الأفريقية استمرار مدى أهمية خطة العمل المعنية بالأسرة الأفريقية وشددت على أن الأسرة تبقى نواة هامة لحماية أفرادها الضعفاء وتحقيق أهداف التنمية المستدامة. وأكدت المجموعة أنه ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام للأسرة في الأمم المتحدة.

٧١ - وأقرت العديد من الدول الأعضاء بدور الأسر في الإدماج والتكامل الاجتماعيين ولاحظت أنه لا غنى عن الأسرة لتحقيق الإدماج الاجتماعي لجميع الأفراد، لا سيما الشباب والأشخاص ذوي الإعاقة والمسنين. كما شددت الدول الأعضاء على دور الأسر في تعليم وتوعية الأطفال، مما يسهم في تكوين رأس المال البشري، مع مراعاة مختلف أشكال الأسرة في مختلف النظم السياسية والاجتماعية والثقافية.

٧٢ - ومع الاعتراف بالأسر كعامل من عوامل التنمية، أشارت الحكومات إلى استثماراتها في السياسات الأسرية التي تدعم هذا الدور وتسمح للأسر بتطوير قدراتها الاجتماعية والثقافية. والتحويلات النقدية المشروطة للأسر، التي تتطلب الحضور المدرسي والزيارات الصحية، وفي بعض الأحيان الخضوع لدورات في التنمية الأسرية، تحتل مكانا بارزا في جهود الدول الأعضاء للحد من الفقر.

٧٣ - وأشار الاتحاد الأوروبي إلى أهمية تحقيق التوازن بين العمل والأسرة، وتقاسم المسؤوليات الأسرية بين الرجل والمرأة، والحد من الفجوة في الأجور بين الجنسين.

باء - لجنة التنمية الاجتماعية

٧٤ - لاحظت مجموعة الدول الأفريقية أثناء المناقشات خلال الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية، المعقودة في الفترة من ١ إلى ١٠ شباط/فبراير ٢٠١٧، الدور الحاسم الذي تؤديه الأسرة في التنمية الثقافية والسياسية والاجتماعية - الاقتصادية، وشددت على أهمية بذل جهود ملموسة لتحسين رفاه الأسرة في مجالات الحد من الفقر وتحقيق التوازن بين العمل والأسرة والتضامن بين الأجيال.

(١) انظر www.familiesandsocieties.eu.

٧٥ - وأعادت دولة قطر تأكيد أن السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري تعد أدوات هامة لمكافحة الفقر والاستبعاد الاجتماعي وعدم المساواة، وتعزيز التوازن بين العمل والأسرة والمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة والفتاة، وتعزيز الإدماج الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، من أجل دعم تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٧٦ - وفيما يتعلق بما يبذل من جهود للقضاء على الفقر، أشار عدة مندوبين إلى التحويلات النقدية المشروطة (أو غير المشروطة) للفتات الضعيفة من الأفراد والأسر. وقد حُدث مؤخرا برنامج المنح الأسرية (Bolsa Familia) في البرازيل ليكمل دخل ما يزيد على ٥٠ مليون أسرة في البلد. ويتم دعم الأسر المعيشية في البرازيل أيضا في جهودها الرامية إلى تعزيز النماء في مرحلة الطفولة المبكرة من خلال الحصول على الرعاية الصحية والتعليم. وتهدف استراتيجية البلد الوطنية الجديدة للإدماج الاجتماعي والإنتاجي إلى تعزيز العمل والأنشطة المدرة للدخل. ويتيح سجلها للسياسات الاجتماعية الحفاظ على ٢٠ برنامجاً اجتماعياً في مجالات الإسكان والحصول على الكهرباء والصرف الصحي ومكافحة عمل الأطفال.

٧٧ - وتقدم التحويلات النقدية المشروطة في باراغواي للأسر المعيشية التي تعيش في فقر، التي ترأس ٧٠ في المائة منها نساء. وتهدف برامج أخرى لدعم الأسر، بما في ذلك أسر الشعوب الأصلية، إلى تطوير القدرات الإنتاجية لأفراد الأسر ليتمكنوا من التغلب على الفقر. وتستثمر مملكة السويد في السياسات الأسرية مع التركيز على دعم رعاية الطفولة المبكرة والتعليم - الذي يعتبر أنجع وسيلة لمكافحة الفقر. ووضعت تايلند خطة لدعم أطفال الأسر الضعيفة، استفاد منها مؤخرا ١٩٠ ٠٠٠ طفل. وفي عام ٢٠١٦، أدخلت بولندا برنامجاً يسمى "الأسرة ٥٠٠ زائداً" (Rodzina 500 Plus)، يقدم تحويلات نقدية للأسر التي لديها طفلان أو أكثر، وذلك لزيادة استقرارها الاقتصادي والتصدي للتحديات الديمغرافية. وتقدم المساعدة للأسر التي ترأسها نساء في جمهورية إيران الإسلامية، بينما تقدم في ملاوي التحويلات النقدية المشروطة للأسر المعيشية الضعيفة وتهدف للحد من الفقر وتحسين التغذية وتشجيع التحاق الأطفال بالمدارس. وتوفر شبكات السلامة الإنتاجية في زمبابوي فرص العمل في مشاريع البنى التحتية المجتمعية للأسر المعيشية الضعيفة، مكاملة بذلك التحويلات النقدية.

٧٨ - وتستثمر إندونيسيا في استقرار الأسرة، ومن ضمن خططها للحماية الاجتماعية "بطاقة الأسرة المزدهرة"، التي تتيح الحصول على الخدمات الصحية والتعليمية للأطفال، بالإضافة إلى التحويلات النقدية المشروطة لشراء اللوازم المدرسية والاحتياجات الضرورية الأخرى. وأشارت النمسا إلى أنه من دون مخصصات الدعم الأسري، سيزداد معدل الفقر في البلد بنسبة ٤ في المائة.

٧٩ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى مبادراتها لدعم تحقيق التوازن بين العمل والأسرة. وتضم شبكة شركات من أجل الأسر في النمسا مؤسسات تهيئ ظروفًا مؤاتية للأسرة في مكان العمل وتعتبره ميزة تجارية تنافسية. ولتعزيز المساواة بين الجنسين، زادت الحكومة ميزانيتها المخصصة لمرافق رعاية الأطفال، وهي تقدم الآن علاوة للآباء الذين يستفيدون من إجازة الأبوة.

٨٠ - وفي أوروبا، هناك استثمار فيما يتعلق بالإجازة الوالدية، للتوفيق بين حياة الأسرة والعمل ومنع العنف العائلي. وتركز السياسات الأسرية في كوبا على النساء اللاتي لديهن أطفال وتهدف أساساً إلى تحسين التوفيق بين العمل والالتزامات الأسرية ومنع العنف.

٨١ - وأشارت عدة دول أعضاء إلى مبادرات جديدة لدعم التضامن بين الأجيال. وتروج مدفوعات التضامن في البرتغال للتضامن بين الأجيال. وفي الفلبين، يتم تقديم دورات للتنمية الأسرية لتعزيز العلاقات الأسرية السليمة. ويمثل برنامج الطفل السعيد (Programa Criança Feliz) في البرازيل نهجاً متعدد التخصصات يهدف إلى التركيز على نماء الطفل في مرحلة الطفولة المبكرة. وتقدم جمهورية كوريا خدمات ترمي إلى تعزيز قدرة جميع الأسر على الصمود، تشمل تقديم الاستشارات المهنية و تثقيف الوالدين وتقديم الخدمات المصممة خصيصاً للاستجابة لاحتياجات مختلف أنواع الأسر، مثل الأسر التي يرأسها أحد الوالدين فقط وعائلات المراهقين. ولكفالة التوازن في النمو السكاني، تروج الصين حالياً لسياسة تسمح بطفلين لكل زوجين.

٨٢ - وفيما يتعلق بوضع السياسات الأسرية الوطنية وإصلاح قوانين الأسرة، نفذت كينيا مبادرة قانونية جديدة بشأن إجازات الأمومة والأبوة واستحقاقات السكن والحماية الاجتماعية وإصلاح قوانين الأسرة، بما في ذلك الحماية من العنف العائلي، ويتوافق ذلك مع وضع مشروع سياسة أسرية بالتشاور مع أصحاب المصلحة في بوتسوانا. وقدمت قطر تشريعاً بشأن احترام حقوق الإنسان لجميع أفراد الأسرة وتمكين الأسرة من الإسهام الكامل في التنمية. وأشارت البرازيل إلى أنها لا تعترف بالوحدة الأسرية كصاحبة حق لأن ترى أنفرادى أعضاء الأسرة يتمتعون بحقوق الإنسان. وشددت كل من البرازيل وجمهورية كوريا على اعترافهما بمختلف أنواع الأسر، بينما أشارت كولومبيا إلى ضرورة مناقشة القضايا المتعلقة بمختلف أشكال الأسرة في منتدى اللجنة.

٨٣ - وفما يتعلق بتبادل الممارسات الجيدة على الصعيد الإقليمي، يركز المنبر الأوروبي للاستثمار في الطفل على تقييم سياسات الطفل والأسرة وتبادل الممارسات الجيدة.

٨٤ - وإضافة إلى الاجتماعات الرئيسية، ركزت العديد من المناسبات الموازية للجنة التنمية الاجتماعية على عدة جوانب لسياسات الأسرة. وتروج الإحاطة المعنونة "عدم ترك أي طفل خلف الركب: تعزيز إدماج الشباب من خلال التعليم الجيد للجميع" التي نظمتها الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة بالتعاون مع البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، لأهمية التعليم الجيد للأطفال من أجل مواطنة مسؤولة. وقد سلطت الضوء على الآثار الإيجابية للتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة في تحقيق النجاح في وقت لاحق في الحياة.

٨٥ - ونظم معهد الدوحة الدولي للأسرة، بدعم من البعثة الدائمة لقطر لدى الأمم المتحدة، حلقة نقاش بعنوان "مكافحة الفقر: حالة للاستثمار في السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري". وقدم الخبراء رؤى بشأن التعميم المنهجي للمنظور الأسري في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، ولا سيما الهدف ١ بشأن القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان. وتم خلال تلك المناسبة أيضاً تبادل المنظورات الإقليمية العربية والبيانات المتعلقة بالفقر والحماية الاجتماعية^(٢).

٨٦ - ونظمت "المنظمة الدولية لرفعة شأن الأمهات" (Make Mothers Matter) ملتقى بعنوان "الوالدية المبكرة والرعاية والتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة للتصدي لأبعاد الفقر المتوارث بين الأجيال"، وهي مبادرة تُعنى بالطفولة ومبادئ الوالدية المبكرة. وركز الملتقى على الوالدية المبكرة والرعاية في مرحلة الطفولة المبكرة مع الإشارة إلى المرحلة الحرجة في نماء الطفل بين الولادة وسن الثالثة. وركز الملتقى على أن

(٢) [https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2017/01/Invitation-DIFI-Side-](https://www.un.org/development/desa/dspd/wp-content/uploads/sites/22/2017/01/Invitation-DIFI-Side-Event.pdf)

Event.pdf

النماء في مرحلة الطفولة المبكرة يؤدي إلى عوائد مجزية على مدى حياة الشخص، وله إمكانات تحويلية لكسر حلقة الفقر المتوارث بين الأجيال، ولإضفاء السلام على المجتمعات. ويمكن أن تساعد برامج التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة التي تركز على الصحة والتغذية والملائمتين والسلامة والحماية والتعليم على تحقيق هذه الأهداف^(٣).

جيم - مبادرات منظومة الأمم المتحدة

٨٧ - أشار برنامج الأغذية العالمي، في رده على المذكرة الشفوية التي أرسلتها الأمانة العامة عملاً بقرار الجمعية العامة ١٦٣/٧١، إلى أهمية تعزيز الرضاعة الطبيعية وحمايتها ودعمها بوصفها سياسة ذات منحنى أسري وتديراً بالغ الأهمية لتحقيق الهدف ٢ من أهداف التنمية المستدامة. وأقر البرنامج، في إطار مهمته المتمثلة في التوصل إلى القضاء على الجوع بحلول عام ٢٠٣٠، بأن الرضاعة الطبيعية المثلى يمكن أن تنقذ كل سنة حياة حوالي ٨٢٣ ٠٠٠ طفل دون سن الخامسة. وواصل البرنامج سعيه، من خلال برامجه والشراكات التي يقيمها، إلى تحقيق الأهداف العالمية في مجال تحسين تغذية الأمهات والرضع والأطفال الصغار، بما في ذلك الهدف المتمثل في زيادة معدلات الرضاعة الطبيعية الخالصة في الأشهر الستة الأولى من ٣٨ في المائة إلى ٥٠ في المائة على الأقل من جميع الرضع.

٨٨ - وأكدت اليونيسكو، في ردها على المذكرة الشفوية التي أرسلتها الأمانة العامة، أن الأوضاع الاجتماعية التي تعيش في ظلها الأسر تؤدي دوراً أساسياً في تحسين التعليم وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب تحقيق الهدفين ٤ و ٥ من أهداف التنمية المستدامة مشاركة الأفراد والجماعات المحلية والمؤسسات والمجتمعات. وتؤدي السياقات الاجتماعية والثقافية التي تعيش في ظلها الأسر وعمليات التنشئة الاجتماعية التي تتم في هذه السياقات دوراً حاسماً في التأثير على الحصول على فرص اللعب المبكر وعلى الفرص التعليمية على مدى الحياة ودعم عملية التعلم.

٨٩ - ويظهر منشور اليونيسكو المعنون "فك الشفرة: تعليم البنات والنساء في مجالات العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات" (Cracking the Code: Girls' and Women's Education in Science, Technology, Engineering and Mathematics (STEM)) أن مواقف الفتيات من العلوم والتكنولوجيا تتأثر بشدة ببيئة الأسرة المباشرة. وتؤدي توقعات الوالدين دوراً رئيسياً في تشكيل مواقف الفتيات تجاه دراسة العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات واهتمامهن بها. وللابوين تأثير قوي على الاختيارات المهنية لأطفالهما من خلال البيئة المنزلية والخبرات والدعم الذي يقدمانه. ويُعد إشراك الوالدين ومقدمي الرعاية الأولية للأطفال والأسرة الأوسع أمراً حاسماً لفتح أبواب الدراسات والمهن في مجال العلوم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات أمام الفتيات^(٤).

٩٠ - وفيما يتعلق بالسياسات الداعمة للتوازن بين العمل والأسرة، تقترح هيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة (هيئة الأمم المتحدة للمرأة) العمل، في البلدان التي تتوفر فيها أسواق عمل رسمية، بإجازة أسرية/إجازة للرعاية تكون مرنة وتقترن بدخل تعويضي مرتفع، وتقترح العمل في جميع البلدان بالعلاوات الأسرية/علاوات الأطفال التي تشجع الرجال على تقاسم مسؤولية الرعاية. ومن

(٣) <https://cepprinciples.org/news-events/>

(٤) انظر <http://unesdoc.unesco.org/images/0025/002534/253479E.pdf>

التدابير الأخرى الموصى بها الاستثمار في خدمات الرعاية الجيدة النوعية الميسورة التكلفة ووضع استراتيجيات "الجودة والرقى" في قطاع الرعاية من خلال سن أنظمة حكومية مناسبة وتوفير ما يكفي من التمويل العام واتباع استراتيجيات تقوم على المصالح المشتركة بين العاملين في مجال الرعاية ومستخدميها^(٥).

٩١ - وقد أكدت منظمة العمل الدولية أهمية الحد من فجوة الأجور بين الجنسين. وتؤكد منظمة العمل الدولية أن السياسات الاجتماعية تؤثر في الاختيارات المهنية للمرأة، ويمكن أن تيسر فرص النساء في التوفيق بين مسؤوليات العمل والأسرة من خلال ترتيبات الدوام المرنة و/أو رعاية الأطفال. ويمكن للسياسات أيضاً أن تخفف من التقسيم الجنساني للعمل فيما يتعلق بدور الرعاية، وأن تؤثر في عروض العمل وقيمة الوقت الذي يُقضى في أعمال الرعاية غير المدفوعة الأجر. ومن ثم، فإن السياسات الاجتماعية، مثل الإجازة الوالدية، ورعاية الطفل، والحق في الحصول على ترتيبات دوام مرنة والتعويض في الحماية الاجتماعية لأعمال الرعاية غير مدفوعة الأجر، تؤثر بصورة مباشرة على فجوة أجور الأمهات^(٦).

٩٢ - وتكون لطبيعة سياسات الدعم الاجتماعية في أي بلد انعكاسات على التكاليف التي تتكبدها النساء عندما يصبحن أمهات وعلى توزيع هذه التكاليف حسب الطبقة الاجتماعية والمستوى التعليمي والوضع في سوق العمل. ومن ثم، ينبغي أن تكون هناك هياكل أساسية وخدمات رعاية ميسورة التكلفة وضمان الاحترام والوقت والموارد المالية (من خلال ساعات العمل التي يتم تنظيمها، والأجور اللائقة، والإجازات المدفوعة الأجر، والعلاوات الأسرية وعلاوات الأطفال، ومنح وحدات مقابل الرعاية في المعاشات التقاعدية) لدى انسحابهن مؤقتاً على الأقل من العمل المدفوع الأجر. وأخيراً، ينبغي أن تقوم المكاتب الإحصائية الوطنية على فترات منتظمة بإنتاج دراسات استقصائية عن استخدام الوقت، حتى يتيسر جعل الرعاية غير المدفوعة مريئة للعيان ورصد أثر السياسات والاستثمارات^(٦).

٩٣ - وقد واصلت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في الأمانة العامة، عن طريق شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي التابعة لها، جهودها لإثبات وتوثيق أهمية مجموعة متنوعة من السياسات الأسرية من أجل النهوض بالعديد من أهداف التنمية المستدامة وغاياتها.

٩٤ - وفي عام ٢٠١٧، انصب التركيز على دور الأسر في تحقيق الهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة: ضمان فرص التعليم الجيد المنصف والشامل والتعلم مدى الحياة للجميع. وتم تنظيم الاحتفال باليوم الدولي للأسر لعام ٢٠١٧ بالتعاون مع قسم العلاقات مع المنظمات غير الحكومية والدعوة التابع لإدارة شؤون الإعلام ودار حول موضوع "الأسرة والتعليم والرفاه". وقد أدى الاحتفال إلى زيادة الوعي بأهمية الأسر في التحصيل العلمي للأطفال. وشدد مشاركون في حلقة نقاش، كانوا يمثلون اليونيسيف

(٥) انظر UN- Women, "Redistributing unpaid care and sustaining quality care services: a prerequisite for gender equality", متاح على الموقع الشبكي التالي: http://socialprotection-humanrights.org/wp-content/uploads/2016/03/Brief-5_Redistributing-Unpaid-Care-and-Sustaining-Quality-Care-Services.pdf

(٦) ILO, Closing the Gender Pay Gap: A Review of the Issues, Policy Mechanisms and International Evidence, (Geneva, 2016). متاح على الموقع الشبكي التالي: www.ilo.org/wcmsp5/groups/public/---dgreports/---gender/documents/publication/wcms_540889.pdf

والمجتمع المدني والأوساط الأكاديمية ووسائل الإعلام، على أهمية التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة ودور الوالدين ومقدمي الرعاية في حفز نمو دماغ الطفل^(٧).

٩٥ - ونظمت شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، بالتعاون مع المجتمع المدني، عدة مناسبات جانبية جديدة بالذكر في الدورة الخامسة والخمسين للجنة التنمية الاجتماعية. وقد نُظمت بعض هذه المناسبات برعاية من الدول الأعضاء المهتمة.

٩٦ - وركزت حلقة نقاش، نُظمت بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة، على موضوع "المدن الشاملة للجميع والأسر المستدامة"، وشددت على أهمية إنشاء مدن صديقة للأسر تلبي احتياجات جميع الأجيال. وقد أدى هذا الحدث إلى زيادة الوعي بالتحديات التي يمكن معالجتها من خلال رؤية مشتركة بين الأجيال في عالم تتسارع فيه وتيرة التغير^(٨).

٩٧ - وركزت مناسبة أخرى، اشترك في تنظيمها البعثتان الدائمتان للأرجنتين والنمسا لدى الأمم المتحدة، بالتعاون مع شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي، على "تعزيز العلاقات بين الأجيال: تنوع الفئات العمرية وآثاره على وضع السياسات المتعلقة بالشباب". وقد أقرت المناسبة بالدور المحوري الذي تؤديه العلاقات السليمة بين الأجيال في المجتمعات التي تعززها سياسات ملائمة تركز على تنمية الشباب والعدالة بين الأجيال وتعالج التغيرات الهيكلية في سوق العمل وتأمين المعاشات التقاعدية والرعاية للمسنين والمسائل ذات الصلة^(٩).

دال - مبادرات المجتمع المدني

٩٨ - قام العديد من منظمات المجتمع المدني بمبادرات على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما أسهم في تنفيذ الذكرى العشرين للسنة الدولية. وعرضت منظمة الأسر الأوروبية (COFACE Families Europe) (المعروفة سابقاً باتحاد المنظمات الأسرية في الاتحاد الأوروبي)، في إطار جهود الدعوة التي قامت بها مؤخراً، رؤيتها لتحقيق التوفيق بين الاقتصاد والمجتمع، وأكدت أن الأسر تحتاج إلى الموارد والخدمات والوقت. وتدعو منظمة الأسر الأوروبية إلى سن تشريعات أفضل تتفق مع توجيه الاتحاد الأوروبي المقترح بشأن التوازن بين العمل والحياة الشخصية^(١٠). وإضافة إلى ذلك، أطلقت منظمة الأسر الأوروبية مشاوراً مع مقدمي الرعاية الأسرية عبر ١٦ بلداً احتفالاً باليوم الدولي للأسر، في ١٥ أيار/مايو^(١١)، بينما سلط مؤتمرها المنظم تحت عنوان "الأسر المتحركة" الضوء على مخنة الأسر المهاجرة^(١٢).

(٧) انظر www.un.org/development/desa/family/international-day-of-families/idf2017.html.

(٨) انظر www.familyperspective.org/vid/vid-0173-en.php.

(٩) انظر www.berndmarin.eu/en/55th-session-of-the-commission-for-social-development-in-ny-2.

(١٠) انظر COFACE Families Europe, "Families on the edge. Building a comprehensive European work-life balance reality"، متاح على الموقع الشبكي التالي: [www.coface-eu.org/wp-content/uploads/2016/12/COFACE-](http://www.coface-eu.org/wp-content/uploads/2016/12/COFACE-paper_Families-on-the-edge_v4.pdf)

(١١) انظر www.coface-eu.org/disability/study-family-carers. وستُقدّم النتائج التي توصلت إليها هذه الدراسة في البرلمان الأوروبي في ٣٠ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٧، (انظر: www.coface-eu.org/disability/study-who-cares-in-europe).

(١٢) انظر www.coface-eu.org/consumers/families-on-the-move.

٩٩ - ونظم مركز وول مارت للتوفيق بين الأسر ومؤسسات الأعمال في كلية إدارة الأعمال بجامعة أستراليا في الأرجنتين عدة مناسبات للتوعية شاركت فيها شعبة السياسات والتنمية في الميدان الاجتماعي. وركزت هذه المناسبات على جوانب مختلفة من التوازن بين العمل والأسرة وتقدير العمل المنزلي غير المدفوع الأجر.

١٠٠ - والمؤشر القياسي العالمي للمنازل^(١٣)، وهو مبادرة من مؤسسة النهضة المنزلية بدعم أكاديمي من مركز وول مارت للتوفيق بين الأسر ومؤسسات الأعمال، ومركز الثقافة والعمل وأبحاث الرعاية في كلية الإدارة والأعمال في كولومبيا، عبارة عن دراسة مقارنة أجريت في ٢٠ بلدا. وتقيم الدراسة الكيفية التي يتم بها احتساب قيمة العمل المنزلي وكيف يسهم هذا العمل في التنمية البشرية. وتوصي الدراسة بتعزيز التعليم واستراتيجيات الاتصال، بالإضافة إلى سن تشريعات جديدة تقرر بأن المهام الأسرية هي مسؤولية مجتمعية مشتركة^(١٤).

١٠١ - وقد أصدر مركز وول مارت للتوفيق بين الأسر ومؤسسات الأعمال الطبعة الرابعة من دليلها للممارسات الجيدة في مجال تحقيق التوازن بين العمل والأسرة بعنوان "نحو مسؤولية مشتركة: الأسرة ومؤسسات الأعمال والمجتمع" (*Hacia una Responsabilidad Compartida: Familia, Empresa y Sociedad*) ويقدم الدليل أمثلة مبتكرة عن الممارسات الجيدة وطرق إشراك الناشطين في المجتمعات المحلية ونقابات العمال والجمهور في تعزيز التوازن بين العمل والأسرة من أجل المساهمة في تحقيق العديد من أهداف التنمية المستدامة^(١٥).

١٠٢ - ونظم اتحاد المعاهد المعنية بالأسرة في المنطقة الآسيوية ومجلس الأسرة في هونغ كونغ بالصين برنامجا للتبادل في إطار الجائزة الآسيوية "ووفو" لتعزيز رفاه الأسرة تُظم في هونغ كونغ، في يومي ١٦ و ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٧. وشارك فيه علماء وعاملون في الحقل الاجتماعي وعاملون في المجال الطبي وأخصائيون أسريون وطلاب ينتمون إلى طائفة متنوعة من الأوساط الأكاديمية والحكومية والمجتمع المدني والمنظمات الخاصة. وقدمت أفرقة الفرق المتأهلة للجولة النهائية مشاريعها، وانضمت إليها الفرق التي فازت بالجائزة في عام ٢٠١٤ لتتقاسم معها المعلومات المتعلقة بالتقدم المحرز منذ ذلك الوقت. وركزت المشاريع على جملة أمور من ضمنها توعية الشباب من خلال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، ووالدي الأطفال الذين يعانون من إعاقات في النمو، وحالة الإفراط في اللعب بألعاب الفيديو في أوساط الشباب، والأمهات اللاتي يعانين من مشاكل تعاطي المخدرات، ومرضى السرطان وأسره، والمشاركة بين الأجيال، والوالدين الذين يعاني أطفالهم من مشاكل سلوكية^(١٦).

١٠٣ - وفي نيجيريا، استضاف معهد التكامل بين العمل والأسرة، بالشراكة مع الاتحاد الدولي لتنمية الأسرة والرابطة النيجيرية لتنمية الأسرة بالإضافة إلى وزارة التعليم ووزارة شؤون المرأة والتنمية الاجتماعية الاتحاديتين، مؤتمرا دوليا بشأن الأسرة والتنمية المستدامة، جرى التركيز خلاله على تحقيق التعليم الشامل

(١٣) انظر www.globalhomeindex.org/eng/index.html.

(١٤) نتائج الدراسة الاستقصائية متاحة على الموقع الشبكي التالي:
www.globalhomeindex.org/informes/english/primer_informe/index.html

(١٥) انظر www.iae.edu.ar/es/Landings/Confye/flipbook2017/index.html

(١٦) انظر www.cifa-net.org/content.aspx?urlkey=6rkVkmV5tsETeOsO

والجيد للجميع. وجرى التأكيد خلال المناسبة على أن التعليم حق أساسي من حقوق الإنسان وأنه ضروري لتحقيق التنمية المستدامة والقضاء على الفقر.

١٠٤ - وتواصل لجنة فيينا المعنية بالأسرة للمنظمات غير الحكومية التوعية بالتحديات التي تواجهها الأسر، وتركز على تقاسم الممارسات الجيدة والحلول المبتكرة على الصعيدين الوطني وعلى صعيد المجتمع المحلي. وفي الآونة الأخيرة، ركزت اللجنة على عدد من المسائل المتعلقة بالهدف ٤ من أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التدخلات في مجال تربية الأطفال، ورفاه المراهقين، وإشراك الأسر في محو الأمية والتعلم^(١٧).

١٠٥ - وتقوم لجنة نيويورك المعنية بالأسرة للمنظمات غير الحكومية، وهي جزء من مؤتمر اللجان غير الحكومية، بتنظيم مناسبات توعية بشأن مسائل مختلفة من مسائل الأسرة. وشملت المواضيع الأخيرة قيد المناقشة حقوق الوالدين ومسؤولياتهما، وأهمية الآباء في الأسرة، ورفاه الأطفال، بالإضافة إلى أثر الهجرة على هيكل الأسرة وسيرها. واحتفالاً باليوم الدولي للأسر، نظمت اللجنة مناقشة مائدة مستديرة عن دور الوالدين في مساعدة أطفالهما على النجاح^(١٨).

رابعاً - الاستنتاجات

١٠٦ - يتبين من المبادرات على الصعيد الوطني المعروضة في التقرير أن الدول الأعضاء قد أحرزت تقدماً في جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج ذات منحنى أسري تمثيلاً مع أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات متابعتها.

١٠٧ - ويقر العديد من الدول الأعضاء بأن الطابع الشامل لعدة قطاعات الذي تتسم به السياسات الأسرية يقتضي إدماج وضعها وتنفيذها في عملية رسم السياسات الاجتماعية عموماً. ولتحقيق ذلك، لا بد من وجود إطار مؤسسي قوي. وبناء على ذلك، اتبعت بعض الدول الأعضاء استراتيجيات وسياسات وبرامج وطنية جديدة ذات منحنى أسري، لكي تنفذها المؤسسات الوطنية المعنية بالسياسات الأسرية أو لكي تُدمج في عمل عدة كيانات تبعا للأولويات الوطنية.

١٠٨ - وقام العديد من الدول الأعضاء بتوسيع نطاق السياسات المتعلقة بالأسرة لكي يشمل مجالات الحد من الفقر والتوازن بين العمل والأسرة، والتكامل الاجتماعي والتضامن بين الأجيال، على النحو الذي أوصى به إطار الذكرى العشرين للسنة الدولية، وتعتبر هذه الدول هذه السياسات مفيدة لتحقيق عدة أهداف من أهداف التنمية المستدامة، وهي بالتحديد الأهداف من ١ إلى ٥.

١٠٩ - ولا تزال التحولات النقدية المشروطة والشاملة، التي كثيراً ما تقترن ببدلات إعالة الأطفال، تشكل جزءاً هاماً من الجهود التي تُبذل للحد من الفقر في أنحاء كثيرة من العالم، وقد عزّز إليها الفضل في التخفيض العام لمعدلات الفقر وتحسين النتائج الصحية والتعليمية للأطفال.

١١٠ - ويحتل تحسين التوازن بين العمل والأسرة مكانة بارزة في جدول أعمال العديد من البلدان. ووُفِّرت، في بعض البلدان، ترتيبات عمل أكثر مرونة، بما في ذلك خيارات العمل عن بعد أو العمل بدوام

(١٧) انظر www.viennafamilycommittee.org.

(١٨) انظر www.ngofamilyny.org.

جزئي. وقد أخذ العمل بإجازة الأبوة يترسخ وأخذ التشجيع على مشاركة الآباء يزداد. ومع ذلك، فإن إجازات الأبوة غالباً ما تكون قصيرة جداً وغالباً ما لا يتم تناولها على النحو الملائم.

١١١ - ويوجد اعتراف متزايد بأن السياسات والبرامج الرامية إلى ضمان التوازن بين العمل والأسرة تساهم في تحقيق المساواة بين الجنسين. فهي تساعد في تمكين المرأة وزيادة مشاركتها في سوق العمل وتساهم في زيادة تقاسم المسؤوليات المنزلية بين الرجل والمرأة على نحو أكثر إنصافاً. ونتيجة لذلك، فقد بدأت ترتيبات الدوام المرنة الجديدة تترسخ، لا سيما في القطاع العام، وتشير بعض التقييمات الإيجابية إلى وجود روابط بين ترتيبات الدوام الابتكارية، مثل العمل عن بعد، والمكاسب في الإنتاجية في أماكن العمل.

١١٢ - وتضطر التغيرات الديمغرافية السريعة، بما في ذلك الشيخوخة وانخفاض معدلات الخصوبة في بعض أنحاء العالم، الحكومات إلى إعادة النظر في سياساتها الأسرية وإلى الاستثمار في السياسات والبرامج المشتركة بين الأجيال. وتشمل هذه المبادرات الاستثمار في المرافق المشتركة بين الأجيال، ودعم التفاعل فيما بين الأجيال. وفي هذا السياق، قامت بعض الدول الأعضاء أيضاً بالاستثمار في تثقيف الوالدين في مجال تنشئة الأطفال من أجل تحسين رفاه الأطفال. وهناك حاجة إلى إجراء المزيد من التقييمات لمعرفة الأثر الطويل الأجل لهذه البرامج ومعرفة مدى فعاليتها.

١١٣ - ويتوقف النهوض بالسياسات المتعلقة بالأسرة في سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ على مدى إدماج قضايا هذه السياسات في التخطيط الإنمائي الشامل على الصعيد الوطني.

١١٤ - وتتوقف فعالية السياسات والبرامج الأسرية على إجراء تقييمات منتظمة لها. وتتمس الحاجة في هذه النقطة بالتحديد، إلى البحوث النوعية والكمية المتعلقة بالهياكل الأسرية، والاحتياجات والتحديات وتغير العلاقات بين الأجيال. وينبغي أن تركز هذه البحوث على تحديد الاتجاهات الناشئة وتقييم أثر تنفيذ تدابير السياسات على الأسر. وفي هذا السياق، تُعد دراسات التقييمات للآثار المترتبة على الأسرة، التي تسعى إلى تقييم أثر سياسات اجتماعية واقتصادية معينة على الأسر، مهماً. فبإمكانها أن تكفل استجابة السياسات الجديدة بفعالية للتحديات العديدة التي تواجهها الأسر في عالم متغير.

خامساً - التوصيات

١١٥ - تُشجّع الدول الأعضاء على النظر في التوصيات التالية:

(أ) مواصلة جهودها الرامية إلى تنفيذ أهداف السنة الدولية للأسرة وعمليات

متابعتها؛

(ب) مواصلة بذل جهودها في تنفيذ أهداف الذكرى العشرين للسنة الدولية للأسرة في

مجالات الفقر والتوازن بين العمل والأسرة والمسائل المشتركة بين الأجيال؛

(ج) مواصلة الاعتراف بأن السياسات والبرامج ذات المنحى الأسري تعد جزءاً

لا يتجزأ من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما فيما يتعلق بدعم جهود القضاء على الفقر والجوع، وتعزيز رفاه الجميع في جميع الأعمار، وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع، وتحقيق المساواة بين الجنسين؛

- (د) تعزيز التعاون مع المجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والقطاع الخاص في تنفيذ السياسات والبرامج المتعلقة بالأسرة ذات الصلة؛
- (هـ) دعم البحوث المتعلقة بالأسرة ودراسات التقييمات للآثار المترتبة على الأسرة من أجل التصدي بفعالية للتحديات التي تواجهها الأسر؛
- (و) مواصلة تبادل المعلومات عن الممارسات الجيدة في مجال السياسة المتعلقة بالأسرة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي.
-